PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Messa**
DATE:	**01-June-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**200,000**
TITLE :	**Woman – medical supply and equipment company employee - at the centre of Ministry of Health bribery scandal – Minister of Health gave his advisor too much authority**
PAGE:	**03,06**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Mahmoud Novel – Abdallah Hashem**

النظر فى تجديد حبس «مستشار الوزير».. خلال ساعات

امرأة.. هزت عرش الصحة

سيدة بشركة توريد الأجهزة والمستلزمات الطبية.. أبلغت عن الواقعة واستدرجت «عزيز» إلى الفخ

كتب – محمود نوفل:

ينظر قاضى المعارضات بمحكمة السيدة زينب بمجمع محاكم زينهم اليوم فى أمر تجديد حبس الدكتور أحمد عزيز عبد النبى مستشار وزير الصحة لأمانة المراكز الطبية المتخصصة فى الواقعة المتهم فيها بطلب وأخذ مبلغ ٤,٥ مليون جنيه على سبيل الرشوة من صاحب شركة خدمات ومستلزمات طبية مقابل منحه مناقصة لتوريد أجهزة لمعهد ناصر بأسعار أعلى من السعر الحقيقى وبالمخالفة للقانون.

وجهت له نيابة جنوب القاهرة باشراف المستشار هشام حمدى المحامى العام تهمتى تلقى رشوة وإهدار المال العام

وقد استمعت النيابة أمس إلى إحدى السيدات التى تعمل فى شركة توريد الأجهزة والمستلزمات الطبية والتى قامت بابلاغ هيئة الرقابة الإدارية عن واقعة الرشوة حيث قالت انها توجهت إلى مقر وزارة الصحة وتقابلت مع الدكتور أحمد عزيز المسؤال عن مدى إمكانية تعاون شركتها مع الوزارة فى توريد الأجهزة الطبية لمعهد ناصر خاصة أنها كانت تعلم أن المعهد فى حاجة إلى تلك الأجهزة وأن الوزارة تنوى الاستعانة بإحدى الشركات الخاصة لتوريد تلك المستلزمات الطبية

وأضافت السيدة فى التحقيقات أنها فوجئت بمستشار الوزير يطلب منها مبلغ ٦ ملايين جنيه مقابل موافقته على منح شركتها مناقصة توريد تلك الأجهزة الطبية للمعهد دون الدخول فى مناقصات

أحمد عزيز

أو إجراءات روتينية فابلغته بانها ستتشاور مع مالك الشركة ومديرها فى العمل وسوف تبلغه بردهما وأضافت أنه قال لها مانصه لو عاوزة تتجزى فى عملية التوريد يبقى لازم استفيد

وتابعت أنها تحدثت مع صاحب الشركة حول هذا الأمر وقررا إبلاغ المسئولين بهيئة الرقابة الادارية الذين طالبوها بالتظاهر بالموافقة على دفع مبلغ الرشوة وتحديد موعد لتسلم الشيكات والاتفاق على طريقة الدفع وأضافت السيدة فى التحقيقات أنها اتصلت هاتفيا بالدكتور أحمد عزيز وأبلغته بموافقة مديرها على طلبه فطلب منها أن ترسل له الشيكات على مكتبه فى مقر الوزارة وحدد موعد تسليم الشيكات فى الوقت الذى كان فيه ضباط الرقابة الإدارية يسجلون المكالمات واتفقوا معها على التوجه إلى مقر الوزارة فى الموعد المحدد ومعها ٤ شيكات بمبلغ ٤,٥ مليون جنيه كجزء من مبلغ الرشوة على أن تبلغه بأن باقى المبلغ سيتسلمه عقب إنهاء التوريد

وخلال جلسة التحقيق اعترف الطبيب المتهم بمعرفته بالسيدة وقال إنها هى من عرضت تقديم مبلغ الرشوة وإنه وافق من باب أن يعرف إلى أى مدى تتربح تلك الشركات من توريد الأجهزة والمستلزمات الطبية وأنه كان ينوى ابلاغ وزير الصحة بذلك لاتخاذ إجراءات خفض الأسعار التى تعرضها الوزارة لشراء الأجهزة والمستلزمات الطبية

تفاصيل أخرى ص٥

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

«المساء» تكشف بالمستندات

وزير الصحة منح مستشاره صلاحيات كبيرة

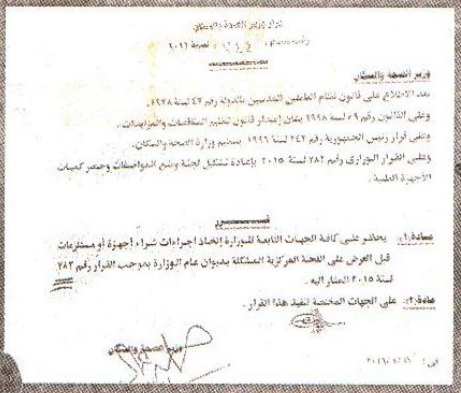

قرار حظر النشر إلا من خلال لجنة «عزيز»

قرار تشكيل اللجنة برئاسة «عزيز»

«عماد» أجبر القطاعات على شراء الأجهزة من خلال لجنة «عزيز»

كشف مصدر مسئول بوزارة الصحة عنان د.احمد عماد وزير الصحة اصدر قراراً إدارياً بعد ان تولى العمل بالوزارة مباشرة وبالتحديد فى ٩ نوفمبر ٢٠١٥ لاعادة تشكيل اللجنة المختصة لوضع المواصفات الفنية للتجهيزات الطبية وحصر الكميات المطلوب تنفيذها فى ١١ مستشفى ليتولى مستشاره د.احمد عزيز المتهم بالرشوة رئاسة هذه اللجنة.

اضاف ان هذا القرار الغى اللجنة السابقة التى كانت مشكلة قبل هذا التاريخ ومنح به كل الصلاحيات لمستشاره «المتهم بالرشوة» حتى يستحوذ على كل مصادر تطوير وتجديد المستشفيات.

اشار المصدر إلى ان د.احمد عماد يعلم تماماً الشركة التى حصل منها مستشاره على الرشوة قد تبرعت لمستشفى منشية البكرى فى ٢١ يونيو ٢٠١٥ بثلاث غرف عمليات موديلار «كبسولة» مجهزة، وقدرت قيمتهم بمبلغ ٢ مليون و٨٥٠ الف جنيه، اى ان سعر الغرفة الواحدة ٩٥٠ الف جنيه فقط بالنسبة للبيع والشراء، ورغم ذلك قام الوزير بالموافقة للشركة على توريد الوحدة لمستشفى معهد ناصر بمبلغ ٤ ملايين جنيه.

اوضح ان المكاتبات التى تمت بين الشركة وقطاع الطب العلاجى بالوزارة وموافقة مجلس الوزراء على هذا التبرع موجودة فى ارشيف مكتب الوزير، وهناك وضوح تام بسعر الوحدة، ومع ذلك تم تجاهل هذه الحقائق، وتعاقد مع الشركة بأسعار مبالغ فيها.

قال المصدر ان وزير الصحة اصدر قراراً حمل برقم ٣٤٤ فى مايو الماضى، يقضى بالحظر على كافة الجهات والقطاعات التابعة للوزارة فى اتخاذ اجراءات شراء اجهزة او التعاقد على مستلزمات طبية قبل العرض على اللجنة المركزية التى يرأسها د.احمد عزيز المتهم بالرشوة، بجانب عمله مستشاراً للوزير لشئون امانة المراكز الطبية المتخصصة، مشيراً إلي أن هذا القرار اثار الشكوك نحو الوزير لدى جميع قطاعات الوزارة.

اضاف ان د.احمد عزيز كان بمثابة القائم باعمال وزارة الصحة يتصرف بالتعاقد على تجهيز المستشفيات حتى ينفرد «عزيز» بتجهيز المستشفيات دون غيره.

عبد اللاه هاشم